تم تحميل وعرض المادة من

موقع حلول كتبي

المدرسة اونلاين

موقع
حلول كتبي

https://hululkitab.co

جميع الحقوق محفوظة للقائمين على العمل

للعودة إلى الموقع ابحث في قوقل عن : موقع حلول كتبي

الوحدة الخامسة

التجارة الدولية

موقع واجباتي

من المتوقع بعد نهاية دراسة الوحدة أن يتمكّن الطالب من:

- تعريف الاقتصاد الدولي.
- التمييز بين المالية الدولية والتجارة الدولية.
- تفسير اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية.
- شرح مزايا قيام التجارة بين الدول.
- شرح أهم القيود على التجارة الدولية.
- تعريف ميزان المدفوعات.
- توضيح الأقسام التي يتكون منها ميزان المدفوعات.
- التمييز بين التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.
- تعريف سعر الصرف.
- تطبيّق طريقة تحويل العملة إلى عملة أخرى باستخدام سعر الصرف.
- المقارنة بين أنظمة الصرف والتعرّف على دورها في تحديد سعر الصرف الأجنبي.
- تعريف منظمة التجارة العالمية.
- تعداد أهداف منظمة التجارة العالمية.
- تحديد وظائف منظمة التجارة العالمية.
- توضيح مبادئ منظمة التجارة العالمية.
- تمييز إيجابيات عضوية منظمة التجارة العالمية.
- شرح كيف يمكن تجنب سلبيات العضوية في منظمة التجارة العالمية.

خريطة الوحدة ٥

٥-١ التجارة الدولية.

- الاقتصاد الدولي.
- المالية الدولية والتجارة الدولية.
- أسباب اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية.
- تفسير قيام التجارة الدولية.
- القيود على التجارة الدولية.

٥-٢ ميزان المدفوعات.

- تعريف بميزان المدفوعات.
- أقسام ميزان المدفوعات.
- العجز والفائض في ميزان المدفوعات.

٥-٣ سعر الصرف.

- تعريف بسعر الصرف.
- تحديد سعر صرف العملة الأجنبية.
- أنواع أنظمة الصرف الأجنبي.

٥-٤ منظمة التجارة العالمية.

- التعريف بمنظمة التجارة العالمية.
- أهداف منظمة التجارة العالمية.
- وظائف منظمة التجارة العالمية.
- مبادئ منظمة التجارة العالمية.
- مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكيفية التعامل معها.

رابط الدرس الرقمي

www.ien.edu.sa

الفصل ٥-١

التجارة الدولية

المقدمة

التجارة الداخلية مصطلح يشير إلى نشاط البيع والشراء داخل حدود الدولة، أما إذا كان أحد طرفي المعاملة التجارية خارج حدود الدولة فيسمى هذا النشاط تجارة خارجية ويسمى أيضًا تجارة دولية. وتمثل التجارة الخارجية أهمية كبيرة إذا كانت الدولة مصدرة لسلعة عالمية مثل النفط والغاز، وكذلك إذا كانت الدولة تستورد كثيرًا من احتياجاتها من الدول الأخرى.

تعريف الاقتصاد الدولي

الاقتصاد الدولي هو أحد فروع علم الاقتصاد، وهو مختص بدراسة المعاملات كافة التي تتم عبر الحدود، أي تلك المعاملات التي تتضمن تدفق الأموال أو الالتزامات المالية بين الدولة وكيانٍ آخر. هذا الكيان الآخر قد يكون دولة أخرى أو منظمة إقليمية (مثل صندوق النقد العربي) أو منظمة عالمية (مثل البنك الدولي).

تنقسم دراسة الاقتصاد الدولي إلى فرعين كبيرين، هما: المالية الدولية والتجارة الدولية. المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بغرض الاستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل, فضلًا عن دراسة الجوانب المختلفة للديون الدولية.

أما التجارة الدولية فهي تختص بالصفقات الاقتصادية بين الدول، وهي تشمل ما يأتي:

١- شراء السلع بأنواعها المختلفة: المواد الخام ونصف المصنعة وتامة الصنع، وأيضًا السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

٢- شراء الخدمات، وتشمل خدمات نقل الأفراد والبضائع والتأمين والتمويل، وغير ذلك.

لماذا تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية

تتناول التجارة الدولية صفقات بيع وشراء سلع وخدمات، فلماذا لا تكون دراسة هذا النشاط وفق المبادئ والنظريات الاقتصادية المعتادة التي تبحث سلوك المتعاملين في السوق المحلي؟ الجواب عن ذلك من أربعة أوجه:

١- اختلاف الأنظمة والقوانين

إذا قام فرد في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية بشراء سيارة من تاجر في جدة، فكلاهما يخضعان للنظام والقانون السعودي بشأن مواصفات السلعة المسموح بتداولها وكيفية إبرام العقد والتزامات الطرفين وكيفية التصرف إذا نشأ نزاع بشأن تسليم السيارة، حيث يخضعان معاً للقضاء السعودي.

أما إذا قام تاجر سيارات سعودي بشراء صفقة سيارات من اليابان، فكل منهما ينتمي إلى دولة مختلفة وبالتالي تتباين الأنظمة والقوانين والأعراف التجارية، وهذا يجعل أسلوب عمل المنشأة التي تتعامل في السوق الدولية مختلفًا عن تلك التي تعمل في السوق المحلية فقط.

٢- تكاليف النقل والوصول إلى السوق

إذا كانت المنشأة توزع إنتاجها في السوق المحلية فإن تكاليف النقل إلى مختلف مناطق الدولة تكون منخفضة نسبيًّا، أما إذا كانت المنشأة تبيع إنتاجها في دولة أخرى فعليها أن تتحمل تكاليف الشحن (بري أو بحري أو جوي) هذا إلى جانب ما تطلبه منها سلطات الدولة التي تصدر منها والدولة التي تصدر إليها، مثل تقديم الشهادات الصحية لصلاحية السلعة وشهادة مطابقة المواصفات وسداد الرسوم الجمركية والحصول على تصريح استيراد وتصدير، وغير ذلك.

علاوة على ما سبق فهناك جانب نوعي مهم، فالمنتج الذي يبيع في السوق المحلي يسهل عليه نسبياً معرفة رغبات الناس وتفضيلاتهم، بينما إذا كان يسعى إلى دخول السوق في دولة أخرى فعليه أن يدرس حاجات المستهلكين وتفضيلاتهم في تلك الدولة لتتوافق السلعة التي يقدمها إليهم مع ما يرغبونه. من هذا يتضح أن عوامل تكاليف النقل والوصول إلى السوق تجعل هناك اختلافاً كبيرًا بين الإنتاج للسوق المحلي والإنتاج للسوق الدولي.

٣- اختلاف النقود

إذا كنت تشتري أي سلعة داخل الدولة يمكنك بسهولة تدبير قيمتها بالعملة الوطنية، أما إذا كنت تستورد سلعة من دولة أخرى فعليك شراء عملة تلك الدولة أولاً من سوق الصرف الأجنبي، ومن ثم سداد ثمن السلعة المطلوب استيرادها.

مثال: شخص يريد شراء سيارة من السوق المحلي بقيمة ٥٠,٠٠٠ ريال. ما على هذا إلا تجهيز المبلغ المطلوب والحصول على السيارة. أما إذا كانت السيارة قيمتها ٢٠,٠٠٠ يورو مثلاً ويتم استيرادها من ألمانيا مباشرة، فيجب على هذا الشخص القيام بخطوتين: أولاً شراء العملة بالكمية المطلوبة من سوق الصرف (٢٠,٠٠٠ يورو) وثانيًا تحويل المبلغ باليورو إلى البائع للحصول على السيارة وفق الإجراءات المعتادة.

علاوة على ذلك فإن الأنظمة المصرفية تختلف من دولة إلى أخرى فيجب مراعاة ذلك عند إجراء صفقات تتطلب وسيطا مصرفيًّا دوليًّا.

٤- حركية عناصر الإنتاج

تتمتع عناصر الإنتاج بأنوعها كافة (المواد الخام ورأس المال والعمل) بمرونة نسبية في الحركة داخل حدود الدولة الواحدة؛ فالموظف قد يتطلب عمله الانتقال من جدة إلى الرياض أو من المنطقة الشرقية إلى القصيم ولا يحتاج إلى أي إجراءات خاصة لتنفيذ هذا الانتقال. وبصفة عامة يلاحظ أن سهولة حركة عناصر الإنتاج نسبياً داخل الدولة تحد من ارتفاع تكاليف خدمات عناصر الإنتاج؛ لأنها إذا كانت نادرة في منطقة ومتوفرة في منطقة أخرى يمكن تحفيزها للانتقال من الثانية إلى الأولى، وبالتالي تكون عوائد عناصر الإنتاج متجانسة بدرجة كبيرة داخل الدولة (من يعمل في نفس الظروف يحصل على نفس الأجر).

أما على المستوى الدولي فانتقال شخص من بلد إلى آخر يستلزم الحصول على تأشيرة دخول وإقامة في البلد التي يريد الانتقال إليها، ولا تسمح له القوانين بالعمل إلا باشتراطات خاصة. كذلك الأمر بالنسبة لرأس المال والمواد الخام فهي لا تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى. يترتب على ذلك اختلاف سعر السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى؛ بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج والخامات المستخدمة؛ وهذا من أهم عوامل اختلاف التجارة الداخلية عن التجارة الدولية.

لماذا تقوم التجارة العالمية بين الدول؟

من المنظور العالمي، يؤدي تشجيع التجارة الدولية إلى ارتفاع جودة الإنتاج العالمي وانخفاض التكلفة بدرجة كبيرة؛ لأن التخصص وتقسيم العمل الدولي يتيح لكل دولة اختيار السلعة التي تتقنها فتنتجها بأقل تكلفة وتبيعها بسعر منخفض مقابل ما تحتاج من السلع الأخرى. أما على مستوى كل دولة على حدة، فهناك سببان رئيسان لتفسير رغبة كل دولة في الدخول في صفقات تجارة خارجية:

١- تلبية احتياجات المواطنين

لا تستطيع أي دولة في العصر الراهن تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد تطورت حاجات ورغبات الإنسان بدرجة كبيرة بحيث إن القطاع الإنتاجي للدولة يعجز عن إنتاج جميع أنواع السلع المطلوبة لتلبية حاجات المواطنين، ولا بد من استيراد السلع غير المتوفرة محلياً من الخارج.

٢- مكاسب التجارة الخارجية

مع وجود علاقات تجارية بين الدول تقوم كل دولة بإنتاج وتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، وتستورد السلع ذات الندرة النسبية، وبذلك تتحقق ميزتان:

الأولى/ تصريف فائض الإنتاج لدى الدولة، أي كميات السلع التي تزيد على حاجة السوق المحلي.

الثانية/ الحصول على سلع مستوردة من الخارج، إما أنها بتكلفة أقل من الإنتاج المحلي، أو ربما يتعذر إنتاجها محليًا على الإطلاق.

القيود على التجارة الدولية

رغم المزايا التي نادى بها دعاة حرية التجارة في ظل تقسيم العمل الدولي، يرى كثير من الدول أن من مصلحتها الوطنية فرض قيود على تدفق السلع الأجنبية إلى الداخل، وهو ما يسمى سياسة الحماية، بمعنى حماية المنتجين المحليين من منافسة السلع المستوردة من الخارج. وكذلك قد تطبق سياسة الحماية للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، أو لأهداف سياسية مثل منع الدول العربية التعامل التجاري مع دولة العدو الصهيوني.

من أبرز القيود الحكومية على التجارة الخارجية ما يأتي:

١- التعريفة الجمركية

التعريفة الجمركية تفرضها الحكومة على السلع المستوردة عند عبورها حدود الدولة، في شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة، أو مبلغ ثابت على كل وحدة.

مثال: إذا كانت التعريفة الجمركية على السيارات ١٠٪ فهذا يعنى أن سيارة ثمنها ٥٠٠٠٠ ريال يسدد عنها ٥٠٠٠ ريال، وسيارة أخرى ثمنها ١٠٠٠٠٠ ريال يسدد عنها ١٠٠٠٠ ريال، بينما إذا كانت قيمة التعريفة الجمركية ٧٠٠٠ ريال فإن الضريبة المسددة تكون هذا المبلغ فقط بصرف النظر عن قيمة السيارة.

وتفرض الدولة التعريفة الجمركية لتحقيق هدفين:

أ. زيادة إيرادات الحكومة

الضرائب هي أحد الموارد المهمة التي تعتمد عليها ميزانية الدولة. وفرض تعريفة جمركية مرتفعة على سلعة معينة مستوردة يؤدي إلى ارتفاع سعر تلك السلعة في السوق المحلي، فإذا كانت مرونة الطلب على هذه السلعة منخفضة نسبياً لن تنخفض الكمية المطلوبة كثيراً، وبالتالي تزداد إيرادات الحكومة من التعريفة الجمركية.

ب. حماية المنتجات المحلية

إذا كانت السلعة المستوردة لها نظير محلي فإن الحكومة تفرض رسوماً جمركية على السلعة المستوردة بالقدر الذي يجعلها أعلى سعرًا بالمقارنة مع السلعة المحلية، ويترتب على ذلك أن يفضل المواطنون شراء السلعة المحلية الرخيصة نسبياً. ولكن هذه السياسة لا تكون ناجحة إلا إذا اتبعت لفترة محددة؛ حتى

يجتهد المنتج المحلي في رفع مستوى الجودة لديه خلال تلك الفترة، وتنخفض تكلفة الإنتاج تدريجيًّا، وبالتالي يصل إلى وضع يمكنه من منافسة السلعة المستوردة بدون حماية حكومية، وإلا فإن سياسة الحماية غير المحدودة ستكون لصالح المنتج الوطني الضعيف، وتضر مصالح المستهلكين الذين يشترون السلعة منخفضة الجودة بسعر أعلى من قيمتها بسبب الحماية الحكومية.

٢- نظام الحصص

وفقًا لهذا النظام تتدخل الدولة بتحديد الكميات المسموح باستيرادها خلال العام من كل سلعة خاضعة لنظام الحصص، وعلى كل مستورد أن يحصل على إذن خاص من السلطة المختصة بكمية السلعة المسموح له أن يستوردها.

بصدد الحماية التجارية يعتبر نظام الحصص أكثر تشددًا من التعريفة الجمركية؛ لأنه يقيد مباشرة كمية السلعة التي تدخل السوق المحلي، بينما التعريفة الجمركية يمكن التغلب عليها خاصة إذا كانت تكاليف الإنتاج في البلد المصدرة منخفضة بدرجة كبيرة، فمع إضافة التعريفة الجمركية يظل سعر السلعة مقبولًا في السوق المحلي، وبالتالي يتم استيراد كميات كبيرة لتلبية حاجة السوق.

يستفيد من نظام الحصص كبار التجار الذين يحصلون على أذون الاستيراد ويبيعون السلعة في السوق المحلي بأسعار مرتفعة وكذلك يستفيد المنتج المحلي؛ لأن الحد من الكمية المستوردة من السلعة يعني السماح بوجود فجوة طلب كبيرة لا تفي بها الكمية المتاحة من السلعة المستوردة، وبالتالي تزداد مبيعات السلعة المحلية البديلة.

٣- قيود أخرى على التجارة الدولية

قد تمنح بعض الحكومات إعانات للمصدرين حتى يتمكنوا من بيع منتجاتهم في أسواق الدول الأخرى بسعر منخفض. وهذه الإعانات قد تكون في شكل دعم نقدي مباشر أو تقديم الخامات والآلات والأراضي بسعر رمزي. ومن القيود الأخرى أن تفرض الدول مواصفات مرتفعة للسلع المستوردة حتى يسمح لها بدخول السوق المحلي.

و الملاحظ بصفة عامة أن هذه القيود تحد من نمو التجارة الدولية؛ لأن كل دولة تواجه بإحدى السياسات الحمائية تقوم هي الأخرى بسياسات مضادة تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي ترتفع أسعار السلع بصورة غير مبررة، وتقل المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول من وراء التبادل التجاري الدولي.

خلاصة الفصل

- الاقتصاد الدولي مختص بدراسة المعاملات كافة التي تتم عبر الحدود، وهو فرعان: المالية الدولية والاقتصاد الدولي.
- المالية الدولية معنية أساساً بحركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى لفترة طويلة أو فترة قصيرة.
- تختص التجارة الدولية بتبادل السلع والخدمات بين الدول.
- تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية بسبب اختلاف الأنظمة وارتفاع تكاليف النقل والوصول إلى السوق واختلاف النقود وحركة عناصر الإنتاج.
- تمارس الدول التجارة فيما بينها لتلبية احتياجات المواطنين من السلع المستوردة وتحقيق مكاسب من تصدير فائض الإنتاج المحلي.
- تفرض الدول قيودًا مختلفة على التجارة الدولية لمراعاة المصلحة الوطنية. من أهم هذه القيود: التعريفة الجمركية ونظام الحصص ودعم الصادرات المحلية.

أسئلة للمناقشة

(١) قارن بين مجال دراسة المالية الدولية ومجال دراسة التجارة الدولية.

*** مجال دراسة المالية الدولية :**

الإستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل ، فضلاً عن دراسة الجوانب المختلفة للديون الدولية .

*** مجال دراسة التجارة الدولية :**

تختص بالصفقات الإقتصادية بين الدول وتشمل :

1 شراء لسلع بأنواعها المختلفة : المادة الخام ونصف المصنعة وتامة الصنع وأيضاً السلع الإستهلاكية والسلع الإنتاجية .

2 شراء الخدمات : وتشمل خدمات نقل الأفراد والبضائع والتأمين والتمويل وغير ذلك .

(٢) اذكر ثلاثة أسباب لاختلاف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية.

1 اختلاف الأنظمة والقوانين .

2 تكاليف النقل والوصول إلى السوق .

3 اختلاف النقود

أسئلة للمناقشة

(٣) لماذا تحرص الدول على تنشيط التجارة الخارجية مع الدول الأخرى؟

1 تلبية إحتياجات المواطنين .

2 مكاسب التجارة الخارجية .

(٤) رغم مزايا تحرير التجارة إلا أن الدول تضع قيودًا مختلفة على السلع المستوردة من الدول الأخرى.

أ . لماذا تضع الدول مثل هذه القيود؟

لحماية مصلحتها الوطنيه ، وهو مايسمى سياسية الحماية وللمحافظة على الإستقرار الإجتماعي .

ب . حدِّد ثلاثة من أشكال القيود على التجارة الدولية.

1 التعريفه الجمركية .

2 نظام الحصص .

3 قيود أخرى على التجارة الدولية كإعانات للمصدرين

موقع واجباتي

نشاط إثرائي

(١) إذا فرضت تعريفة جمركية مرتفعة على سلعة ذات مرونة طلب مرتفعة. ما أثر ذلك على حصيلة التعريفة الجمركية؟

(٢) تحقق التجارة الخارجية منافع عديدة. تضع الدول قيودًا على التجارة الخارجية. هل ترى في ذلك تناقضًا؟ ولماذا؟

موقع واجباتي

رابط الدرس الرقمي

www.ien.edu.sa

الفصل ٥-٢

ميزان المدفوعات

المقدمة

نظراً لأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المعاصر، تقوم كل دولة بتسجيل جميع معاملاتها مع الخارج لمتابعة حقوقها والتزاماتها ولدراسة آثار تلك المعاملات الدولية على الاقتصاد الوطني.

تعريف ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة). ومعنى هذا أن ميزان المدفوعات يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بحركة السلع والخدمات والمساعدات وتدفقات رؤوس الأموال التي تحدث خلال العام.

ميزان المدفوعات له جانبان لتسجيل المعاملات المختلفة: الجانب الدائن والجانب المدين.

أ - الجانب الدائن

يسجل في الجانب الدائن جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين خارجها، وهذه العمليات تؤدي إلى تحقيق إيرادات للدولة، وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي.

مثال: عندما يقوم منتج سعودي بتصدير أثاث خشبي بقيمة ١٠٠,٠٠٠ يورو إلى فرنسا، فهذه العملية تسجل في الجانب الدائن لأنها تسفر عن تدفق نقدي إلى داخل الدولة.

ب- الجانب المدين

يسجل في الجانب المدين تلك العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى. أي أنها تنطوي على مدفوعات للآخرين أو التزامات بالسداد مستقبلاً، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي.

مثال: عندما يستورد فرد سعودي سيارة من بريطانيا ثمنها ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، تسجل هذه العملية في الجانب المدين؛ لأنها تستلزم انتقال أموال إلى الخارج مقابل استيراد السيارة.

أقسام ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام: الحساب الجاري وحساب رأس المال وصافي الاحتياطيات الدولية.

القسم الأول: الحساب الجاري

يسجل في هذا القسم جميع العمليات ذات الصبغة التجارية، أي التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات. يتكون الحساب الجاري من قسمين فرعيين، هما: الميزان التجاري، وميزان المعاملات غير المنظورة.

١- الميزان التجاري

يتناول هذا القسم التجارة في السلع، أي الصادرات والواردات من السلع المادية. تسجل الصادرات في الجانب الدائن وتسجل الواردات في الجانب المدين. والفرق بينهما يسمى رصيد الميزان التجاري.

ويكون الميزان التجاري في حالة عجز إذا تفوقت الواردات على الصادرات (الرصيد سالب) أو في حالة فائض إذا زادت الصادرات عن الواردات (الرصيد موجب).

٢- ميزان المعاملات غير المنظورة

يتعلق هذا القسم بالتجارة في الخدمات. يسجل في الجانب الدائن إنفاق السياح الأجانب في الداخل، وخدمات النقل التي تقدمها الشركات الوطنية لأجانب، وخدمات المصارف الوطنية لأجانب، وعوائد الاستثمارات الوطنية في دول أخرى، وتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج.

أما الجانب المدين فيسجل فيه إنفاق المواطنين في الخارج للتعليم والعلاج والسياحة وغير ذلك، وخدمات النقل التي تقدمها شركات أجنبية لجهات وطنية، وخدمات المصارف الأجنبية المقدمة للمواطنين، وعوائد الاستثمار الأجنبي التي تحول إلى الخارج، وتحويلات الأجانب المقيمين في الداخل إلى بلادهم.

القسم الثاني: حساب رأس المال

يسجل في هذا الحساب تدفقات الأموال إلى داخل الدولة أو إلى خارجها ليس بغرض شراء سلع أو خدمات، وإنما بغرض الاستثمار والبحث عن عوائد أفضل. وبحسب الفترة الزمنية لدينا في هذا الحساب، قسمان فرعيان: أحدهما طويل الأجل، والآخر قصير الأجل.

١- التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل

هي معاملات تتضمن انتقال رؤوس الأموال لعدة سنوات في شكل استثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبيرة.

يسجل في الجانب الدائن الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل قيام شركة أجنبية ببناء مصنع على أرض الوطن)، وكذلك القروض الأجنبية طويلة الأجل (أي تلك التي حصل عليها المواطنون أو القطاع الخاص أو الحكومة من جهات أجنبية).

أما الجانب المدين فيسجل فيه استثمارات المواطنين في الخارج (مثل قيام مواطن بإنشاء شركة تجارية في دولة أخرى) وكذلك القروض الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى أطراف خارجية (مثل القروض المقدمة من الحكومة إلى دولة أخرى).

٢- التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل

هي معاملات لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بهدف تحقيق عوائد أعلى أو تجنب خسائر.

يسجل في الجانب الدائن الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للأجانب في البنوك الوطنية والقروض القصيرة الأجل التي يقدمها أجانب لمواطنين.

أما الجانب المدين فيظهر فيه الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للمواطنين لدي بنوك أجنبية في الخارج والقروض القصيرة الأجل الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى الأجانب في الخارج.

قاعدة:

أي معاملة تتضمن تدفق أموال إلى داخل الدولة تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، وأي معاملة تتضمن تدفق أموال إلى خارج الدولة تسجل في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.

القسم الثالث: صافي الاحتياطيات الرأسمالية

الاحتياطيات الرأسمالية هي ما تملكه الحكومة من أصول في شكل ذهب نقدي (سبائك ذهبية) وعملات أجنبية (مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني) وأصول أخرى. ودور هذا القسم في ميزان المدفوعات هو بيان أثر العجز أو الفائض في القسمين السابقين على رصيد الدولة من الاحتياطيات الرأسمالية.

فمثلاً إذا كان الأثر النهائى لعمليات الحساب الجاري وحساب رأس مال هو تحقيق عجز، فهذا معناه أن حجم العملات الأجنبية التي حصل عليها الاقتصاد القومي من الخارج أقل من حجم العملات الأجنبية التي يتوجب عليه دفعها، وهذا الفرق في كمية النقد الأجنبي يتم تدبيره عن طريق استخدام الاحتياطيات بتصدير بعض الذهب النقدي أو العملات الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة للوفاء بالالتزامات العاجلة وسد العجز في ميزان المدفوعات. وعملية استخدام الاحتياطيات لسد العجز في ميزان المدفوعات تسجل في الجانب الدائن؛ لأنها تعتبر تصدير أرصدة حكومية.

أما إذا كان الأثر النهائي لعمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال هو تحقيق فائض، فعند التسوية يؤدي هذا إلى زيادة موجودات الحكومة من الاحتياطيات من الذهب النقدي والعملات الأجنبية. وعملية التسوية

هذه تسجل في الجانب المدين باعتبارها استيراد أصول حكومية لتعويض الفائض في ميزان المدفوعات.

الجدول الآتي يمثل بيانًا مبسطاً لميزان المدفوعات السعودي في إحدى السنوات (بالمليون ريال):

البيان	دائن	مدين
القسم الأول: الحساب الجاري		
(١) الميزان التجاري		
صادرات سلعية	٧٠٠,٠٠٠	
واردات سلعية		٢٠٠,٠٠٠
رصيد الميزان التجاري (فائض)		٥٠٠,٠٠٠
(٢) ميزان المعاملات غير المنظورة		
عائدات استثمار وطني في الخارج	١٩,٠٠٠	
عائدات خدمات لسفن أجنبية	٢,٠٠٠	
عوائد أخرى	٢٥,٠٠٠	
مدفوعات شحن وتأمين لدى شركات أجنبية		١٨,٠٠٠
عوائد استثمار أجنبي في النفط		١٩,٠٠٠
إنفاق القطاع الخاص على خدمات لشركات أجنبية		٣٦,٠٠٠
إنفاق القطاع الحكومي على خدمات لشركات أجنبية		٥٤,٠٠٠
تحويلات الأجانب إلى الخارج		٥٢,٠٠٠
رصيد ميزان المعاملات غير المنظورة (عجز)	١٣٣,٠٠٠	
رصيد الحساب الجاري (فائض)		٣٦٧,٠٠٠
القسم الثاني: حساب رأس المال		
صافي العمليات الرأسمالية النفطية	٢,٠٠٠	
صافي العمليات الرأسمالية للقطاع الخاص		١١٠,٠٠٠
صافي مركز المصارف التجارية	٢١,٠٠٠	
رصيد حساب رأس المال (عجز)	٨٧,٠٠٠	
رصيد ميزان المدفوعات (فائض) ٣٦٧,٠٠٠ – ٨٧,٠٠٠		٢٨٠,٠٠٠
القسم الثالث: صافي حركة الاحتياطيات الرسمية	٢٨٠,٠٠٠	

القسم الثالث: صافي حركة الاحتياطيات الرأسمالية

العجز والفائض في ميزان المدفوعات

يلاحظ من الجدول السابق أن ميزان المدفوعات في حالة توازن، أي يتساوى في نهاية العام الجانب الدائن (٢٨٠,٠٠٠ مليون ريال) مع الجانب المدين (٢٨٠,٠٠٠ مليون ريال) وهذا مجرد توازن محاسبي يتحقق تلقائيًا في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم.

أما من الوجهة الاقتصادية فإن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال، ففي الجدول السابق تظهر مراجعة أرصدة مكونات الحساب الجاري وحساب رأس المال أن المملكة لديها فائض في ميزان المدفوعات بقيمة ٢٨٠,٠٠٠ مليون ريال. ووجود الفائض لدي الدولة يعني أن الدولة في موقف الدائن للدول الأخرى ويمكنها بسهولة أن تستورد احتياجاتها من السلع والخدمات، أو تقوم بالدخول في استثمارات في الخارج للحصول على عوائد إضافية.

أما إذا كان صافي مجموع مكونات الحساب الجاري وحساب رأس المال مقدارًا سالباً فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، ودلالة ذلك أن الدولة تعاني من زيادة مديونيتها إلى العالم الخارجي وهي مطالبة دائماً بسداد هذا العجز.

إذا استمرت حالة العجز في ميزان المدفوعات لبضع سنين فهذا لا يمثل مشكلة طالما أن سبب هذا العجز هو استيراد معدات رأسمالية ومكونات لازمة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي عندما تنجح خطط التنمية ويبدأ التصدير للخارج يتم التخلص من حالة العجز في ميزان المدفوعات. أما إذا كان عجز ميزان المدفوعات مزمنا ولسنوات طويلة فيجب أن تتدخل الدولة لترشيد الاستيراد للقطاع الخاص والحكومة، بل وفي بعض الحالات يمكن ممارسة الرقابة على النقد الأجنبي للتأكد من تعظيم الاستفادة من العملات الأجنبية المتاحة، وعدم إهدارها في شراء سلع ترفيهية غير أساسية.

خلاصة الفصل

- ميزان المدفوعات بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة) .
- يسجل في الجانب الدائن جميع العمليات التي تنطوي على تلقي المقيمين داخل الدولة مبالغ من المقيمين خارجها .
- يسجل في الجانب المدين تلك العمليات التي تستلزم سداد مبالغ من المقيمين داخل الدولة إلى المقيمين في دولة أخرى .
- يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام : الحساب الجاري وحساب رأس المال وصافي الاحتياطات الرأسمالية .
- يسجل في قسم الحساب الجاري العمليات التي تتعلق بتبادل السلع والخدمات .
- يسجل في حساب رأس المال تدفقات الأموال بغرض الاستثمار والبحث عن عوائد أفضل .
- القسم الخاص بصافي الاحتياطات الرأسمالية يبين أثر العجز أو الفائض في القسمين السابقين على رصيد الدولة من الاحتياطيات الرأسمالية من الذهب والعملات الأجنبية .
- التوازن المحاسبي يتحقق تلقائيًا في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم .
- التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال . إذا كان المجموع سالبًا فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات، وإذا كان المجموع موجبًا فهذا يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات .
- إذا استمر العجز في ميزان المدفوعات لفترات طويلة يجب أن تغير الحكومة سياستها الاقتصادية للتقليل من هذا العجز .

(١) عرِّف ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات هو بيان حسابي تسجل فيه جميع المعاملات الإقتصادية بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة (عادة سنة)

(٢) حدد أي العمليات الآتية يسجل في الجانب الدائن وأيها يسجل في الجانب المدين، وأيها لا يسجل في ميزان المدفوعات على الإطلاق:

أ. تاجر سعودي استورد ١٠ سيارات من اليابان بما يعادل ٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.

تسجل هذه العملية في الجانب الدائن ،لأنها تستلزم إنتقال أموال إلى الخارج مقابل إستيراد السيارات .

ب. شركة سعودية صدرت تمورا إلى الاتحاد الأوروبي بما قيمته ٣ ملايين يورو.

تسجل هذه العملية في الجانب الدائن ،لأنها تسفر عن تدفق نقدي إلى داخل الدولة .

جـ. تاجر سيارات بالقصيم اشترى من الوكيل المحلي بجدة ٥ سيارات بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ ريال.

لا تسجل في ميزان المدفوعات

د. طالب سعودي أنفق في كندا ٦٥٠,٠٠٠ دولار كندي خلال البعثة الدراسية.

تسجل هذه العملية في الجانب المدين .

هـ. فوج أندونيسي أنهى مناسك العمرة وأنفق ١٠٠,٠٠٠ ريال مقابل خدمات الانتقال والإقامة في الحرمين الشريفين.

تسجل هذه العملية في الجانب الدائن .

أسئلة للمناقشة

(٣) قارن بين كل اثنين مما يأتي:

أ. الميزان التجاري وميزان المعاملات غير المنظورة.

الميزان التجاري :

يتناول التجارة في السلع ، أي الصادرات والواردات من السلع المادية تسجل الصادرات في الجانب الدائن وتسجل الواردات في الجانب المدين

والفرق بينهما يسمى رصيد الميزان التجاري

ميزان المعاملات غير المنظورة :

يتعلق هذا القسم بالتجارة في الخدمات .يسجل في الجانب االدائن إنفاق السياح الأجانب في الداخل وخدمات النقل التي تقدمها الشركات الوطنية لأجانب ، وخدمات المصارف الوطنية لأجانب وعوائد الإستثمارات الوطنية في دول أخرى ،وتحويلات المواطنين المقيمين في الخارج أما الجانب المدين يسجل فيه إنفاق المواطنين في الخارج للتعليم والعلاج والسياحة وغير ذلك وخدمات النقل التي تقدمها شركات أجنبية لجهات وطنية وخدمات المصارف الأجنبية المقدمة للمواطنين وعوائد الإستثمار الأجنبي التي تحو إلى الخارج وتحيلات الأجانب المقيمين في الداخل إلى بلادهم

ب. التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل والتدفقات الرأسمالية طويلة الأجل.

التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل

معاملات تتضمن إنتقال رؤوس الأموال لعدة سنوات في شكل إستثمارات أو قروض لتمويل مشروعات كبير.
يسجل في الجانب الدائن الإستثمار الأجنبي وكذلك القروض الأجنبية طويلة الأجل أما الجانب المدين فيسجل فيه استثمارات المواطنين في الخارج وكذلك القروض الممنوحة من مقيمين في الداخل إلى أطراف خارجية .

موقع واجباتي

التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل

معاملات لفترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر بهدف تحقيق عوائد أو تجنب خسائر .يسجل في الجانب الدائن الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للأجانب في البنوك الوطنية والقروض القصيرة الأجل التي يقدمها أجانب المواطنين .أما الجانب المدين فيظهر فيه الزيادة في أرصدة الودائع المصرفية للمواطنين لدى بنوك أجنبية في الخارج والقروض القصيرة الأجل الممنوحة من مقيمين بالداخل إلى الأجانب في الخارج .

جـ. التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات :

هو مجرد توازن محاسبي يتحقق تلقائياً في ميزان المدفوعات لأي دولة في العالم

التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات :

أن العجز أو النقص في ميزان المدفوعات يتوقف على مجموع رصيدي الحساب الجاري وحساب رأس المال

موقع واجباتي

نشاط إثرائي

(١) قال وزير الاقتصاد في الدولة « س » : إن دولتنا ليس لديها ميزان مدفوعات ولا تحتاج إليه. في رأيك ما الظروف الاقتصادية التي تمر بها تلك الدولة؟

(٢) هل وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يمثل مشكلة بالنسبة للحكومة؟

(٣) حكومة الدولة « ص » تواجه مشكلة عجز في ميزان المدفوعات ولا تتوفر لديها أرصدة من النقد الأجنبي لسد هذا العجز. كيف تتصرف؟

رابط الدرس الرقمي

www.ien.edu.sa

الفصل ٥-٣

سعر الصرف

المقدمة

تفرض ممارسة التجارة الدولية التعامل بعملات مختلفة؛ لأن كل دولة لها عملة خاصة بها تعبر عن سيادتها الوطنية. فقرار استيراد سلعة من دولة أخرى يستلزم ضمنيًّا شراء عملة تلك الدولة مقابل العملة الوطنية حتى يمكن سداد ثمن السلعة بالعملة الأجنبية.

تعريف سعر الصرف

سعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية.

مثال: سعر صرف الدولار الأمريكي = ٣٫٧٥ ريال سعودي. هذا معناه أن كل ١٠٠ دولار أمريكي يمكن استبدالها مقابل ٣٧٥ ريالًا سعوديًّا.

تتمتع أسعار الصرف بأهمية كبيرة؛ لأن كل تعامل مع جهة أجنبية يتطلب تلقائيا التعامل بالصرف الأجنبي. مثال: مستشفى سعودي يريد شراء جهاز طبي من اليابان ثمنه مليون ين ياباني. إذا كان سعر صرف الين الياباني = ٠٫٠٣٢ ريال، يجهز المستشفى مبلغ ٣٢٫٠٠٠ ريال (٠٫٠٣٢ X ١٫٠٠٠٫٠٠٠) ليشتري من سوق الصرف الأجنبي مبلغ مليون ين، ثم يحول المبلغ إلى الشركة اليابانية للحصول على الجهاز المطلوب.

مثال آخر: تاجر سعودي قام بتصدير مواد غذائية إلى الاتحاد الأوربي مقابل ٥٠٫٠٠٠ يورو، فعندما يحصل على هذا المال يريد تحويله إلى ريالات سعودية؛ لكي يسدد أجور العمال ويفي بالتزاماته الأخرى. إذا كان سعر صرف اليورو = ٤٫٢١٠ ريال، يبيع المبلغ باليورو في سوق الصرف الأجنبي مقابل ٢١٠٫٥٠٠ ريال تقريباً (٤٫٢١٠ X ٥٠٫٠٠٠).

الجدول الآتي يبين أسعار صرف بعض العملات مقابل الريال السعودي.

سعر صرف بعض العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي

العملة الأجنبية	سعر الصرف (بالريال السعودي)
دولار أمريكي	٣,٧٤٥
اليورو	٤,٢١٠
الجنيه الاسترليني	٤,٨٥٠
الين الياباني	٠,٠٣٢
جنيه مصري	٠,٢٢
درهم إماراتي	١,٠٢٠
ليرة لبنانية	٠,٠٠٢٥

نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع سعر الصرف لبعض العملات وانخفاضه لبعض العملات الأخرى، فعلى أي أساس يتم تحديد سعر صرف العملة؟

للجواب عن هذا السؤال نقول: إن هذا يعود إلى نظام الصرف الأجنبي الذي تتبعه كل دولة.

أنواع أنظمة الصرف الأجنبي: حاليا توجد ثلاثة أنظمة للصرف الأجنبي في العالم: نظام تعويم العملة، ونظام التعويم المدار، ونظام سعر الصرف الثابت.

عملات الدول الكبرى مثل الدولار الكندي والدولار الأمريكي تتمتع بقبول عالمي في التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية؛ لذلك تتبع هذه الدول نظام تعويم العملة، حيث تتحدد أسعار العملات يومياً حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل الحكومة، وهذا بدوره يعتمد على عوامل متعددة، على رأسها قوة واستقرار الاقتصاد الداخلي للدولة صاحبة العملة، وحجم المعاملات الخارجية، وموقف ميزان المدفوعات، ومعدل العائد على رأس المال (سعر الفائدة في النظام الربوي العالمي).

أما اليابان وبريطانيا فهما يتبعان ما يسمى نظام التعويم المدار، حيث يسمح لسعر كل من الين الياباني والجنيه الإسترليني بالتقلب في السوق في حدود معينة، مع استعداد الحكومة للتدخل في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها في السوق العالمي.

فضلًا عن النظامين السابقين تتجه عدة دول إلى **نظام سعر الصرف الثابت** وهو يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى، بمعنى أن قيمة العملة المحلية ترتفع تلقائيًا عند ارتفاع قيمة العملة المتبوعة، وتنخفض تلقائيا مع انخفاض العملة المتبوعة.

إذا كانت العملة الأجنبية المتبوعة تتمتع باستقرار ولا يعاني اقتصادها من مشاكل تضخمية فإن سياسة سعر الصرف الثابت تكون ناجحة؛ لأنها تضمن استقرار الاقتصاد الوطني، وتوفر سهولة في المعاملات الدولية، إلا أن هذا السياسة على الجانب الآخر تجرد السلطة النقدية الوطنية من القدرة على تنفيذ سياسة نقدية مستقلة تراعي الظروف المحلية، وتضمن استقرار الأسواق المحلية في حالة حدوث اضطرابات في اقتصاد الدولة الأخرى، إذ يلاحظ أن حدوث أزمات مالية للدولة المتبوعة يؤدي تلقائيًا إلى تصدير نفس الأزمات إلى الدولة التابعة.

من العملات المرتبطة بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت: الريال السعودي والريال العماني والدرهم الإماراتي، ومن العملات المرتبطة بالجنيه الإسترليني: جنيه سانت هيلانا وجنيه جزر الفوكلاند.

موقع واجباتي

خلاصة الفصل

- سعر الصرف الأجنبي هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية.
- يتحدد سعر الصرف على أساس نظام الصرف الأجنبي الذي تتبعه كل دولة.
- توجد ثلاثة أنظمة للصرف الأجنبي في العالم: نظام تعويم العملة ونظام التعويم المدار ونظام سعر الصرف الثابت.
- في نظام تعويم العملة تتحدد أسعار العملات يومياً حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل الحكومة.
- في نظام التعويم المدار يسمح لسعر العملة بالتقلب في حدود معينة مع استعداد الحكومة للتدخل في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها.
- نظام سعر الصرف الثابت يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى.

(١) عرف سعرِ الصرف.

هو قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة الوطنية

(٢) اضرب مثلا يوضح أهمية معرفة سعر الصرف قبل التعامل الدولي.

تمتع أسعار الصرف بأهمية كبيرة ،لأن كل تعامل مع جهة أجنبية يتطلب تلقائياً التعامل بالصصرف الأجنبي .

مثال :

تاجر سعودي قام بتصدير مواد غذائية إلى الأتحاد الأروبي مقابل 100000 يورو ، فعندما يحصل على هذا المال يريد تحويله إلى ريالات سعودية ، لكي يسدد أجور العمال ويفي بالتزاماته الأخرى .

(٣) قارن بين أنظمة تعويم العملة والتعويم المدار وسعر الصرف الثابت.

نظام تعويم العملة :

فيه تتحدد أسعار العملات يومياً حسب قانون العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي بدون تدخل الحكومة

نظام التعويم المدار

فيه يسمح لسعر العملة بالتقلب في حدود معينة مع استعداد الحكومة للتدخل في أي وقت للمحافظة على استقرار عملتها.

نظام سعر الصرف الثابت:

يعني ربط العملة الوطنية بسعر صرف محدد مع عملة دولة كبرى.

نشاط إثرائي

(١) باستخدام بيانات الجدول السابق احسب :

أ .سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي .

ب .سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الجنيه المصري .

جـ.سعر صرف الريال السعودي مقابل الين الياباني .

(٢) ما نظام الصرف الذي تتبعه المملكة العربية السعودية حاليًا؟ ناقش مع زملائك منافع ومضار التحول إلى أحد النظامين الآخرين .

موقع واجباتي

رابط الدرس الرقمي

www.ien.edu.sa

الفصل ٥-٤

منظمة التجارة العالمية

المقدمة

منذ أكثر من ستين عاماً وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حاولت عديد من الدول اقتراح إنشاء منظمة للتجارة الدولية لتنشيط وتنظيم التجارة بين الدول، إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية له في ذلك الوقت، وبدلاً من ذلك تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) في العام ١٩٤٧م لكي تكون إطاراً لتشجيع الدول على تخفيض الحواجز الجمركية. واستمر انضمام دول العالم تدريجيًّا إلى اتفاقية الجات مع التوسع في الاتفاقيات الموقعة، وفي الجولة الثامنة من المفاوضات، تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات.

منظمة التجارة العالمية منظمة متعددة الأطراف، تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها. وقد تم إنشاؤها في يناير ١٩٩٥م ومقرها في جنيف بسويسرا، وقد تبنت جميع مبادئ واتفاقيات الجات، علاوة على ثلاثين اتفاقية جديدة، ويبلغ عدد أعضاء المنظمة حتى عام ٢٠١٧م ١٦٤ دولة.

منظمة التجارة العالمية

أهداف منظمة التجارة العالمية

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحسين رفاهية شعوب الدول الأعضاء من خلال الأهداف الآتية:

- التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، ومكافحة كافة أشكال الحماية؛ مما يوفر المنتجات عالية الجودة بأسعار منخفضة.
- عدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية.
- مساعدة الدول النامية تقنيا؛ للتكيف مع مبادئ منظمة التجارة العالمية والدخول في النظام التجاري العالمى.

وظائف منظمة التجارة العالمية

لكن تحقق المنظمة الأهداف المشار إليها آنفاً تقوم من خلال جهازها الإداري والفني بعدد من الوظائف، أهمها:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الموقع عليها من قبل الدول الأعضاء (حوالي ٦٠ اتفاقية).
- إتاحة إطار للتفاوض وفض المنازعات بين الدول الأعضاء.
- مراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء دوريا؛ للتأكد أنها لا تتعارض مع نصوص اتفاقيات المنظمة.

مبادئ منظمة التجارة العالمية

أقرت منظمة التجارة العالمية عددًا من المبادئ التي يتعين على الدول الأعضاء مراعاتها عند وضع سياساتها التجارية، وهذه المبادئ وهي:

١- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

مقتضى هذا المبدأ أنه إذا منحت دولة عضو في المنظمة دولة أخرى ميزة تجارية مثل تخفيضات في الرسوم الجمركية أو زيادة في حصص الاستيراد، فإن هذه الميزة تمنح تلقائيًا لجميع الدول الأعضاء.

٢- مبدأ المعاملة الوطنية

المقصود بهذا المبدأ ألا يكون هناك فرق بين سلعة منتجة محلياً وسلعة مماثلة مستوردة من دولة عضو في المنظمة، فتكون المعاملة الحكومية واحدة في المواصفات والتسعير وفرصة المنافسة في السوق. على سبيل المثال: لا يجوز فرض ضرائب مبيعات على السلعة المستوردة دون السلعة المحلية، أو المبالغة في مواصفات الجودة للسلعة المستوردة دون السلعة المحلية.

٣- مبدأ المعاملة بالمثل

هذا المبدأ مكمل لمبدأي المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية. فإذا كانت دولة عضو تريد أن تستفيد من مزايا تجارية تطبيقا للمبدأين المذكورين؛ فعليها في المقابل أن تقدم نفس المزايا التجارية للآخرين؛ لكي تكون الأسواق أكثر انفتاحا لسلع الدول الأخرى.

٤- مبدأ الإلتزام

تلتزم كل دولة بتفاصيل بنود الاتفاقيات وقوائم السلع والخدمات الملحقة بالاتفاقيات، ولكن يجوز للدولة تعديل بعض التزاماتها بعد التفاوض مع الدول الأعضاء.

٥- مبدأ الشفافية

تلتزم كل دولة عضو في المنظمة بنشر المعلومات المتعلقة بالأنظمة والقوانين والسياسات التجارية، وتسمح للجهات المختصة بالمنظمة بمراجعة القرارات الإدارية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية، كما تلتزم كل دولة عضو بتقديم أي معلومات تطلب منها من أي دولة أخرى عضو بالمنظمة، فضلًا عن إعلام المنظمة بأي تعديلات في سياستها التجارية.

٦- مبدأ صمام الأمان

في حالات محددة تستطيع الحكومات أن تقيد التجارة الخارجية؛ وذلك لضمان المنافسة العادلة بين السلعة المستوردة والسلعة المحلية أو لأسباب اجتماعية. ولكن تطبيق هذا المبدأ يكون في أضيق الحدود وعند الضرورة ولفترة مؤقتة؛ وذلك للمحافظة على روح منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى التحرير الكامل للتجارة.

مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

هناك العديد من المزايا التي يحصل عليها مواطنو الدول الأعضاء في المنظمة. من أبرز هذه المزايا ما يأتي:

١. يتمتع المستهلكون باختيارات أوسع من السلع والخدمات وبأسعار منخفضة.

٢. تزداد ثقة المستهلكين في السلع المتاحة في الأسواق بسبب التشدد في مكافحة الغش وضمان الجودة.

٣. تزداد فرصة المنتجين للوصول إلى الأسواق الخارجية؛ حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية (أو إلغاؤها) على كثير من السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء.

٤. توفر المنظمة لأعضائها من خلال التسهيلات المتاحة بينهم ميزة تنافسية أكبر في مواجهة الدول غير الأعضاء.

سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكيفية التعامل معها

من أهم السلبيات التي يجب التعامل معها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

١. ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية كالحبوب ومنتجات الألبان؛ بسبب إزالة الدعم عنها من حكومات الدول المتقدمة؛ لذلك يجب تطوير القدرات الزراعية الوطنية لضمان سد الحاجات الضرورية للسكان من الحبوب.

٢. انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة تخفيض ثم إزالة الرسوم الجمركية؛ لذلك يتعين على الحكومات التي تعتمد على الرسوم الجمركية كمصدر أساس لإيرادات ميزانية الدولة أن تطور مصادر بديلة للإيرادات.

٣. تتعرض المنشآت الاقتصادية الصغيرة لتهديد المنافسة من الشركات العالمية التي تأتي إلى السوق المحلي، خاصة مع رفع الحماية الحكومية عن تلك المنشآت الصغيرة وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية؛ لذلك يتعين على هذه المنشآت تطوير قدراتها ودراسة الاندماج أو الشراكة مع كيانات أخرى وطنية؛ لتكون أقوى مع مواجهة المنافسة القادمة من الخارج.

خلاصة الفصل

- منظمة التجارة العالمية منظمة متعددة الأطراف تقوم بدور الإشراف على التجارة الدولية وتشجيعها.
- تسعى منظمة التجارة العالمية إلى التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات، وعدم التمييز بين الدول في العلاقات التجارية الدولية، ومساعدة الدول النامية للدخول في النظام التجاري العالمي.
- وظائف منظمة التجارة العالمية هي : الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات، وإتاحة إطار للتفاوض، وفض المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء دوريًا.
- تقوم منظمة التجارة العالمية على عدة مبادئ هي : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ الالتزام، ومبدأ الشفافية، ومبدأ صمام الأمان.
- من أهم مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية : تمتع المستهلكين باختيارات أوسع من السلع والخدمات بجودة أعلى وبأسعار منخفضة، كما تزداد فرصة المنتجين للوصول إلى أسواق الدول الأعضاء برسوم جمركية مخفضة.
- من أهم السلبيات التي يجب التعامل معها عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية : ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية والأدوية، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وتعرض المنشآت الاقتصادية الصغيرة لتهديد المنافسة من الشركات العالمية التي تأتي إلى السوق المحلي.

أسئلة للمناقشة

(١) عرِّف منظمة التجارة العالمية .
(٢) اذكر أهم أهداف منظمة التجارة العالمية .
(٣) عدّد وظائف منظمة التجارة العالمية .
(٤) قارن بين مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة بالمثل .
(٥) اكتب ثلاثة من مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
(٦) اختر أحد سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واقترح السياسة المناسبة للتعامل مع ذلك .

موقع واجباتي

نشاط إثرائي

(١) فشل مشروع منظمة التجارة العالمية عندما طرح بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه نجح بعد ذلك بخمسين عامًا . ناقش مع زملائك الأسباب المحتملة لتفسير ذلك .

(٢) أيهما أكثر تهديدًا للمنشأة الوطنية الصغيرة :مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أم مبدأ المعاملة الوطنية، ولماذا؟

(٣) هل ترى تطبيق مبدأ الشفافية على أنشطة غير التجارة الدولية؟ ولماذا؟

أسئلة للمناقشة

(١) عرِّف منظمة التجارة العالمية .
(٢) اذكر أهم أهداف منظمة التجارة العالمية .
(٣) عدّد وظائف منظمة التجارة العالمية .
(٤) قارن بين مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة بالمثل .
(٥) اكتب ثلاثة من مزايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
(٦) اختر أحد سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واقترح السياسة المناسبة للتعامل مع ذلك .

نشاط إثرائي

(١) فشل مشروع منظمة التجارة العالمية عندما طرح بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه نجح بعد ذلك بخمسين عامًا . ناقش مع زملائك الأسباب المحتملة لتفسير ذلك .

(٢) أيهما أكثر تهديدًا للمنشأة الوطنية الصغيرة :مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أم مبدأ المعاملة الوطنية، ولماذا؟

(٣) هل ترى تطبيق مبدأ الشفافية على أنشطة غير التجارة الدولية؟ ولماذا؟

موقع واجباتي

الوحدة السادسة

المشكلات الاقتصادية

من المتوقع بعد نهاية دراسة الوحدة أن يتمكّن الطالب من:

- تعريف التضخم.
- توضيح كيفية قياس التضخم.
- توضيح أهم الآثار المترتبة على التضخم.
- التمييز بين أنواع التضخم من حيث أسبابه.
- شرح وسائل علاج التضخم.
- تعريف الركود الاقتصادي.
- شرح خصائص الركود الاقتصادي.
- توضيح الآثار الناتجة عن الركود الاقتصادي.
- تحديد خصائص الركود الاقتصادي.
- توضيح الآثار الناتجة عن الركود الاقتصادي.
- توضيح أهم أسباب الركود الاقتصادي.
- شرح أهم وسائل علاج الركود الاقتصادي.
- تعريف البطالة.
- تعريف البطالة في الشريعة الإسلامية.
- توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.
- تعداد أبرز أسباب البطالة.
- شرح أهم أساليب علاج البطالة.
- تعريف الفقر.
- توضيح أهم أسباب الفقر.
- تعداد أهم وسائل علاج الفقر في المجتمع.

٦ خريطة الوحدة

٦-١ التضخم.

- تعريف التضخم وقياسه.
- آثار التضخم.
- أنواع التضخم.
- وسائل علاج التضخم.

٦-٢ الركود الاقتصادي.

- تعريف الركود الاقتصادي.
- خصائص حالة الركود الاقتصادي.
- آثار الركود الاقتصادي.
- أسباب الركود الاقتصادي.
- وسائل علاج الركود الاقتصادي.

٦-٣ البطالة.

- تعريف البطالة.
- تعريف البطالة في الشريعة الإسلامية.
- أنواع البطالة.
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة.
- أسباب البطالة.
- علاج البطالة.

٦-٤ الفقر.

- تعريف الفقر.
- أسباب الفقر.
- طرق مواجهة الفرق.

موقع وزارة التربية

رابط الدرس الرقمي

www.ien.edu.sa

الفصل ٦-١

التضخم

المقدمة

التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تواجه كثيرًا من اقتصاديات العالم وتسعى لمعالجته؛ لأن له تبعات سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

تعريف التضخم

التضخم هو معاناة الاقتصاد من حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة.

ليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخمًا. فإذا ارتفعت أسعار بعض السلع لبعض الوقت فقد يرجع ذلك لأسباب موسمية (مثل فترة الأعياد حيث يزداد الطلب وترتفع الأسعار) أو أسباب مناخية (مثل تعرض المحصول الزراعي لجفاف أو فيضان يقلل المعروض ويرفع الأسعار). أما إذا كان ارتفاع الأسعار في كل مكان ومستمرًّا لسنوات متتالية فهذه حالة تضخم تستدعي تدخل الدولة بالسياسات الاقتصادية المناسبة.

قياس التضخم

للتعرف على حالة التضخم يجمع الاقتصاديون بيانات الأسعار المتعلقة بمئات السلع والخدمات، وباستخدام صيغة معينة يحسبون ما يسمى الرقم القياسي للأسعار، وهو نسبة مئوية تعرفنا بحالة المستوى العام للأسعار. مثال: إذا كان الرقم القياسي للأسعار ١٠٠٪ في سنة معينة وصار ١٢٠٪ في السنة التالية يقال إن الأسعار ارتفعت ٢٠٪ أو معدل التضخم ٢٠٪، ومعنى هذا المعدل أن السلعة التي كان ثمنها العام الماضي ١٠٠ ريال أصبح ثمنها اليوم ١٢٠ ريالاً (في المتوسط).

آثار التضخم

يرجع القلق الشديد من حالة التضخم إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تنجم عنه. ويمكن تلخيص آثار التضخم في (٤) مجموعات، بيانها كما يأتي:

أولاً: تأثير التضخم على الدخول

(١) تنخفض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة (مثل الموظفين والعمال) نتيجة زيادة المستوى العام للأسعار، حيث الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الفردي النقدي / المستوى العام للأسعار.

(٢) ترتفع الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول المتغيرة (مثل التجار)؛ لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات (الإيراد = سعر السلعة X الكمية المباعة).

يؤدي التضخم إلى حدوث خلل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث تزداد دخول بعض الأفراد (التجار والمهنيين) على حساب انخفاض دخول آخرين (الموظفين والعمال)

ثانياً: تأثير التضخم على الديون، المدخرات

(١) يستفيد المدين ويضار الدائن. مثال: أقرض حسن أحمد مبلغ ١٠٠ ريال قرضًا حسنا لمدة عام. إذا ارتفعت الأسعار بمعدل ٥٠٪ مثلًا خلال نفس العام، فهذا يعني أن مبلغ ١٠٠ ريال الذي استرده حسن بعد عام يمكنه من شراء نصف الأشياء التي كان يمكن شراؤها منذ عام، لهذا نقول يضار الدائن، أما المدين فقد استفاد من المبلغ منذ عام كامل عندما كان يمكنه من شراء ضعف الأشياء التي يشتريها اليوم، لهذا نقول: يستفيد المدين.

(٢) تتدهور القيمة الحقيقية للمدخرات مع مرور الزمن. مع ازدياد معدل التضخم تفقد النقود قيمتها من سنة إلى أخرى؛ لذلك قد يجد بعض المدخرين أنه من الأفضل لهم شراء سلع معمرة بدلًا من الاحتفاظ بالنقود. لذلك يقال إن التضخم يشجع على الاستهلاك ويحد من الادخار.

ثالثًا: تأثير التضخم على التجارة الخارجية

مع ارتفاع تكاليف الخامات ولوازم الإنتاج ترتفع أسعار السلع المصدرة، وبالتالي تضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الخارج، بل وتصبح الواردات أرخص من الإنتاج المحلي؛ ولذلك تزيد الواردات وتقل الصادرات، وبالتالي يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

رابعاً: تأثير التضخم على النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع

(١) إذا كان التضخم حادا، تنشأ حالة عدم ثقة في الاقتصاد؛ فيحجم الأفراد عن الادخار لتوقع الانخفاض الحاد في قيمة مدخراتهم، ويقل حماس العمال للعمل، لانخفاض قيمة الأجور الحقيقية، ويقل حجم الاستثمار. والخلاصة أن هذا التضخم يضر التنمية الاقتصادية.

(٢) التضخم الزاحف (الذي يعني ارتفاعًا تدريجيًّا هادئًا في المستوى العام للأسعار) يؤدي إلى زيادة أرباح الشركات مما يحفزها على التوسع في حجم الاستثمار وبالتالي تتاح فرص عمل جديدة ويقل معدل البطالة ويزداد حجم الناتج المحلي. والخلاصة أن هذا التضخم يفيد التنمية الاقتصادية.

انواع التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل مختلفة، اقتصادية وغير اقتصادية، وبحسب مصدر التضخم يمكن تمييز أنواع للتضخم على النحو الآتي:

(١) تضخم الطلب:

هو زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الكلي المتاح، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي أن هذا النوع من التضخم ينشأ عن زيادة حجم الطلب الكلي بدون زيادة مناظرة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

(٢) تضخم التكاليف:

ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات، مثل زيادة الأجور بمعدل أعلى من زيادة إنتاجية العمال، أو ارتفاع تكاليف الخامات بصفة مستمرة.

(٣) التضخم المستورد:

هو التضخم الذي يعود إلى عوامل خارجية؛ نتيجة اعتماد الدولة على الواردات من دولة أخرى. تعاني من هذا التضخم الدول النامية التي تعتمد على الدول المتقدمة في استيراد كثير من السلع والخدمات.

(٤) تضخم الحصار:

وهو ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دولة معينة من قبل قوى خارجية، كما يحصل لقطاع غزة وبعض الدول الأخرى، وفي هذه الظروف ينعدم الاستيراد والتصدير أو يقل جدًّا مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية واستمرار ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة.

وسائل علاج التضخم

لعلاج التضخم يجب الحد من الفجوة بين الطلب الكلي المرتفع والعرض الكلي المنخفض؛ باتباع الإجراءات المناسبة لتخفيض إجمالي الطلب الكلي؛ ليقترب من مستوى الناتج القومي تدريجيًّا إلى أن يتحقق في النهاية ما يمكن أن يعتبر استقرارًا في معدلات الأسعار.

يمكن علاج التضخم بواسطة أدوات السياسة المالية أو السياسة النقدية أو مزيج منهما:

أولاً: إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم

(١) **خفض الإنفاق الحكومي**: حيث يساعد ذلك في تخفيض الطلب الكلي؛ لأن الإنفاق الحكومي أحد مكوناته.

(٢) **زيادة الضرائب**: حيث تقلل الضرائب من الدخل المتاح للأفراد، وبالتالي يقل الإنفاق الاستهلاكي، وهو أحد مكونات الطلب الكلي. كذلك فضرائب الشركات تحد من إنفاق الشركات على السلع الرأسمالية مما يقلل من مستوى الطلب الكلي.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم

(١) **زيادة سعر الخصم**: حيث يؤدي هذا الإجراء إلى ارتفاع تكلفة الحصول على السيولة من البنوك، وبالتالي تقل القوة الشرائية لدى الأفراد والمنشآت مما يحد من التضخم.

(٢) **زيادة نسبة الاحتياطي القانوني**: حيث تحتفظ البنوك إجباريًّا بنسبة من الودائع لا يجوز إقراضها، وزيادة هذه النسبة تعني تقليل قدرة البنوك على ضخ سيولة في السوق.

(٣) **بيع البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة**: وهذا النشاط ينطوي على امتصاص كميات من النقود من أيدي الأفراد فيقل الإنفاق الكلي ويقل معدل التضخم.

تفرض مؤسسة النقد على البنوك مانسبته ٩ ٪ من قيمة السيولة المتوفرة لدى البنوك كاحتياطي قانوني، وتلك النسبة قد تزيد أو تقل حسب ما تراه المؤسسة مناسبًا لحماية الاقتصاد الوطني

خلاصة الفصل

- التضخم هو حالة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة.
- لقياس التضخم نستخدم الرقم القياسي للأسعار.
- من آثار التضخم: انخفاض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة، وارتفاع الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول المتغيرة.
- نتيجة التضخم: يستفيد المدين ويضار الدائن.
- يؤدي التضخم إلى: تدهور القيمة الحقيقية للمدخرات مع مرور الزمن
- من آثار التضخم: زيادة الواردات ونقص الصادرات، وبالتالي تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.
- التضخم الحاد يضر التنمية الاقتصادية، بينما التضخم الزاحف يفيد التنمية الاقتصادية.
- أهم أنواع التضخم أربعة: تضخم الطلب وتضخم التكاليف والتضخم المستورد وتضخم الحصار..
- من إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم: خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.
- من إجراءات السياسة النقدية لعلاج التضخم: زيادة سعر الخصم، وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني، وبيع البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.

أسئلة للمناقشة

(١) عرِّف التضخم.

(٢) إذا كان سعر سلعة معينة ١٠٠٠ ريال فكم يتوقع أن يكون سعرها بعد عام كامل إذا كان معدل التضخم ١٠٪ خلال نفس العام؟

(٣) ما أهم أنواع التضخم؟

(٤) عَدِّد إجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية اللازمة لمكافحة التضخم.

(٥) حدد لماذا توافق أو تعترض على كل عبارة من العبارات الآتية:

أ. ليس للتضخم تأثير يذكر على توزيع الدخل في المجتمع.

ب. التضخم يفيد الدائن ويضر المدين.

ج. التضخم يشجع على الإسراف في الاستهلاك.

د. التضخم يضر بوضع ميزان المدفوعات.

نشاط إثرائي

يعتبر وصول معدل التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي سببًا لقلق الخبراء الاقتصاديين.

– ابحث في الإنترنت عن تعليل لهذا القلق.

موقع واجباتي

رابط الدرس الرقمي

www.ien.edu.sa

الفصل ٦-٢

الركود الاقتصادي

المقدمة

الدورات الاقتصادية ظاهرة لصيقة باقتصاد السوق الحر، أي اقتصاد تلك الدول التي تطبق النظام الرأسمالي، فاقتصاد أي بلد رأسمالي يمر بمراحل ازدهار ونمو، ثم مراحل ركود وتباطؤ. لقد تعرضت أكثر الاقتصاديات القديمة للدورات الاقتصادية، ومن ثم للركود الاقتصادي الذي كثيراً ما كان يستمر لعدة سنوات، لكن ظهور الركود الاقتصادي في العصر الحديث يختلف في الآثار والنتائج؛ نظراً لعمق العلاقات الترابطية بين اقتصاديات العالم.

لقد سجل التاريخ الاقتصادي الحديث، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٨٠م وحتى الوقت الحاضر، العديد من الأزمات الاقتصادية التي تمثلت في أزمة أسعار الصرف في أوروبا وأمريكا عام ١٩٨٥م وأزمة الأسواق المالية في الولايات المتحدة عام ١٩٨٧م وأزمة أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م وأزمة روسيا عام ١٩٩٨م وانخفاض أسعار النفط عام ١٩٩٩م.

إضافة إلى ذلك فقد تعرض الاقتصاد الأمريكي، الذي يمثل ثلث الاقتصاد العالمي، إلى أزمة ركود بدأت في نهاية عام ٢٠٠٠م عندما وصلت معدلات النمو إلى ٠,٦٪ فقط، وتعمقت الأزمة عالميًّا في السنوات التالية حيث سجلت أكثر معدلات النمو في العالم تراجعاً ملحوظاً.

تعريف الركود الاقتصادي

الركود الاقتصادي انخفاض مستمر في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

من الظواهر الدالة على حالة الركود: تكدس المعروض والمخزون من السلع والبضائع رغم تخفيض الأسعار باستمرار، وتفشي ظاهرة عدم انتظام التجار في سداد التزاماتهم المالية وشيوع الإفلاس ومن ثمّ التخفيض التدريجي المستمر في عدد العمالة في الوحدات الإنتاجية المختلفة.

خصائص حالة الركود الاقتصادي

من خلال التعريف السابق نلاحظ أن الركود يتميز بالخصائص الآتية:

- حالة كساد مستمرة ومنتشرة في معظم أنحاء الاقتصاد.
- تراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي.
- انخفاض المستوى العام للأسعار.
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة معدلات البطالة.

آثار الركود الاقتصادي

ينتج عن الركود مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة نجمل أهمها فيما يأتي:

أولاً: أثر الركود على الدخول

يستفيد أصحاب الدخول الثابتة من حالة الركود الاقتصادي؛ وذلك لتحسن القوة الشرائية لديهم، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية حصولهم على قدر أكبر من السلع والخدمات؛ نظرًا لانخفاض أسعار تلك السلع بالمقارنة مع فترات سابقة. أما التجار ونحوهم فهم يعانون من تناقص الإيرادات مع انخفاض الأسعار وضعف المبيعات وبالتالي تنخفض دخولهم مع استمرار حالة الركود.

ثانياً: أثر الركود على الديون

الانخفاض المستمر في الأسعار يفيد الدائن ويضر المدين. الدائن يحصل على قوة شرائية أكبر عند استرداد المال الذي قام بإقراضه، أي أنه يتمكن من شراء كميات أكبر من السلع نظرًا لانخفاض الأسعار. أما المدين فهو يتضرر لأن القوة الشرائية التي كانت متاحة لديه وقت استلام القرض أقل من القوة الشرائية لقيمة القرض عند السداد بسبب حالة الركود.

ثالثاً: أثر الركود الاقتصادي على الناتج الحقيقي

يؤدي تكدس البضائع وقصور الطلب على السلع والخدمات إلى لجوء أصحاب الأعمال إلى تسريح عدد من العاملين؛ مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع، وفقدان شريحة من المجتمع لقوتهم الشرائية (لعدم حصولهم على دخل). هذا الوضع يعمل على تدهور الطلب الكلي، الأمر الذي يزيد المشكلة تعقيدًا بتكدس المزيد من البضائع، فيضطر المنتجون إلى تقليل المعروض من السلع المختلفة مما يعني انخفاض الناتج الحقيقي للمجتمع، وهذا يفضي – مع مرور الوقت – إلى تدهور مستوى المعيشة للمجتمع.

رابعاً: أثر الركود الاقتصادي على ميزان المدفوعات

الركود يعني تدهور قيمة النقود؛ لذلك فإن استمرار الركود يؤدي إلى هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج؛ للمحافظة على القوة الشرائية لثرواتهم، ومع ضعف الصادرات والاعتماد الكبير على الواردات يزداد العجز في ميزان المدفوعات؛ مما يعني مواجهة المجتمع لمزيد من المشاكل الاقتصادية.

موقع واجباتي

أسباب الركود الاقتصادي

بشكل عام هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية يمكن أن تفسر تفشي حالة الركود في الاقتصاد:

أولاً: الأسباب الخارجية

الأسباب الخارجية هي تلك العوامل التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، مثل انتشار موجة من الركود العالمي تنعكس في ضعف قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج، وكذلك حدوث صدمات اقتصادية مثل ارتفاع أسعار الطاقة والكوارث الطبيعية والحروب، والتي تضع قيوداً على قدرة المجتمع على تحقيق الدخل، وبالتالي ينكمش الإنفاق الكلي، وتتعمق حالة الكساد.

ثانياً: الأسباب الداخلية

من الأسباب الداخلية: انخفاض الإنتاجية وتدني نوعية السلع والخدمات المنتجة، وكذلك عدم استيعاب التقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية، وهذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تكدس السلع في الأسواق وصعوبة تصريفها.

وقد تكون السياسة الحكومية نفسها سببًا في حدوث الركود، وذلك عندما تقوم الحكومة بإحداث زيادة في الطلب الكلي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي، ثم التراجع عن هذا المستوى من الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث نقص مفاجئ في الطلب الكلي ينتهي إلى حالة من الركود في الاقتصاد. ومن أهم الأسباب الداخلية، علاوة على ما سبق، انخفاض حجم الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع تكلفة الأموال عمومًا (ارتفاع سعر الفائدة في الاقتصاد الربوي) بالمقارنة مع الأرباح المتوقعة.

وسائل علاج الركود الاقتصادي

لعلاج الركود يجب اتباع السياسات اللازمة لرفع مستوى الطلب الكلي وزيادة القوة الشرائية في أيدي الناس. وعلى ذلك يمكن علاج الركود بواسطة أدوات السياسة المالية أو السياسة النقدية أو مزيج منهما:

أولاً: إجراءات السياسة المالية لعلاج الركود

(١) **زيادة الإنفاق الحكومي**: حيث يساعد ذلك في رفع مستوى الطلب الكلي.

(٢) **خفض الضرائب**: حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل المتاح للفرد ويشجعه على زيادة الإنفاق. كذلك فإن إلغاء أو خفض ضرائب الشركات يشجع الشركات على التوسع في الاستثمارات الجديدة؛ مما ينشط الاقتصاد.

ثانياً: إجراءات السياسة النقدية لعلاج الركود

(١) **خفض سعر الخصم**: حيث يؤدي هذا الإجراء إلى سهولة الحصول على السيولة من البنوك وبالتالي تزيد القوة الشرائية لدى الأفراد والمنشآت مما يحد من الركود.

(٢) **خفض نسبة الاحتياطي القانوني**: وهذا بدوره يدعم قدرة البنوك على ضخ سيولة في السوق.

(٣) **شراء البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة**: وهذا النشاط ينطوي على إتاحة كميات من النقود في أيدي الأفراد؛ فيزيد الإنفاق الكلي وينتعش الاقتصاد.

خلاصة الفصل

- الركود الاقتصادي انخفاض مستمر في الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- يستفيد أصحاب الدخول الثابتة من حالة الركود الاقتصادي، بينما يتضرر التجار ونحوهم.
- الانخفاض المستمر في الأسعار يفيد الدائن ويضر المدين.
- يؤدي الركود إلى انخفاض الناتج الحقيقي للمجتمع وتدهور مستوى المعيشة.
- استمرار الركود يؤدي إلى هروب أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج فيزداد العجز في ميزان المدفوعات.
- قد يفسر الركود بانتشار موجة من الركود العالمي تنعكس في ضعف قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج.
- من الأسباب الداخلية لحدوث الركود: تدني مستوى الإنفاق الحكومي، وضعف الاستثمار الخاص، وضعف الإنتاجية، وتدني نوعية السلع والخدمات.
- لعلاج الركود يتعين اتباع حزمة من السياسات المالية والنقدية.
- تتضمن السياسات المالية اللازمة لمكافحة الركود: زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب.
- من مكونات السياسة النقدية لمكافحة الركود: خفض سعر الخصم وخفض نسبة الاحتياطي القانوني وشراء البنك المركزي للأسهم والسندات في عمليات السوق المفتوحة.

أسئلة للمناقشة

(١) عرِّف الركود الاقتصادي.
(٢) اذكر أربعًا من خصائص حالة الركود الاقتصادي.
(٣) قارن بين الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية لحدوث الركود.
(٤) ما الإجراءات الحكومية اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي؟

(٥) حدد لماذا توافق أو تعترض على كل عبارة من العبارات الآتية :

أ . الركود يفيد أصحاب الدخول الثابتة .

ب . انخفاض الأسعار في صالح المدين وفي غير صالح الدائن .

ج . الركود الاقتصادي يفيد ميزان المدفوعات .

نشاط إثرائي

(١) ناقش مع زملائك المظاهر المختلفة لحالة الركود، وحاول تقدير نسبة مئوية لمدى انتشار الركود في المنطقة التي تعيش فيها .

(٢) قارن بين التضخم والركود من حيث أثر كل منهما على الدائن والمدين وأصحاب الدخول الثابتة وميزان المدفوعات . في رأيك أيهما أشد ضررًا على الاقتصاد؟

(٣) ناقش العبارة الآتية : "وزير الاقتصاد يستخدم نفس أدوات السياسة المالية ونفس أدوات السياسة النقدية، ولكن بطرق مختلفة؛ وذلك لمواجهة مشكلتي التضخم والبطالة " .

إثرائي

في أوائل عام ٢٠٢٠ حدثت أزمة صحية عالمية (فايروس كورونا)، الذي أثر على الاقتصاد العالمي، وأدى إلى حدوث حالة من الركود الاقتصادي، وبذلت حكومة المملكة العربية السعودية قصارى جهدها في توفير جميع احتياجات أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين سواء كانت احتياجات صحية أو تعليمية (التعليم عن البعد) وتوفير جميع مستلزمات المجتمع من مواد غذائية وطبية .

رابط الدرس الرقمي

www.ien.edu.sa

الفصل ٦-٣

البطالة

المقدمة

يعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتزداد أهميه هذه الظاهرة في الدول النامية. وفي المجتمعات العربية يوجد ١٦ مليون شاب عاطل عن العمل، ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٨٠ مليون شاب عربي في العام ٢٠٣٠م.

موقع واجباتي

تعريف البطالة

البطالة هي عدم توافر فرص العمل للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه.

يدخل في وصف البطالة جميع أفراد المجتمع الذين يحسبون ضمن قوة العمل ولكنهم لا يجدون عملًا. ويقصد بقوة العمل أفراد المجتمع في سن العمل (من ٢٠ إلى ٦٠ سنة تقريبًا) أي يستبعد من قوة العمل الأطفال وكبار السن وكذلك يستبعد من هم في سن العمل ولكن بهم مرض أو إعاقة تمنعهم من العمل.

وهكذا فالبطالة حالة يكون فيها المرء قادرًا على العمل وراغبًا فيه ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين. وهي تعطل غير إرادي عن العمل، بالنسبة للشخص القادر على العمل، ولا يجد عملًا مناسبًا. فإذا كان الشخص غير قادر على العمل بسبب العجز والشيخوخة أو المرض فلا يعد ضمن العاطلين عن العمل.

تعريف البطالة في الشريعة الإسلامية

البطالة في الشريعة الإسلامية هي العجز عن الكسب في أي صورة من صور العجز، سواء كان ذاتيا، كالصغر أو العته أو الشيخوخة أو المرض الذي يقعد عن العمل. أو غير ذاتي، كالاشتغال في تحصيل العلم.

لقد ضيقت الشريعة الإسلامية التعريف فحصرته في الإنسان العاجز عن الكسب فقط؛ حيث انه إذا كان هناك إنسان قادر على العمل ولا يرغب في العمل فهو متكاسل آثم؛ لأنه لا يقوم برسالته في الدنيا. قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]. وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ فَيَسْتَغْنِيَ بِهِ عَنِ النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ» [أخرجه الترمذي، ٦٨٠].

موقع واجباتي

قياس البطالة

لا شك أن كل مجتمع يسعى إلى تقليل عدد المتعطلين عن العمل؛ لذلك يتم حساب نسبة البطالة بانتظام لمتابعة حالة التوظيف في المجتمع واتخاذ السياسات المناسبة حيال ذلك. لحساب نسبة البطالة في أي مجتمع نستخدم الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times ١٠٠٪$$

عدد العاطلين عن العمل هو عدد أفراد المجتمع في سن العمل ولكنهم لا يعملون لأي سبب من الأسباب، أما إجمالي القوة العاملة فيقصد به جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولديهم قدرة على العمل.

مثال: مجتمع لديه ١,٠٠٠,٠٠٠ فرد في سن العمل ولكن من يعملون عددهم ٩٦٠,٠٠٠ فرد فقط، فيكون عدد العاطلين في هذا المجتمع = ١,٠٠٠,٠٠٠ – ٩٦٠,٠٠٠ = ٤٠,٠٠٠ فرد أما نسبة البطالة فهي = ٤٠,٠٠٠ ÷ ١,٠٠٠,٠٠٠ × ١٠٠٪ = ٤٪.

أنواع البطالة

يمكن تمييز عدة أنواع من البطالة بحسب أسباب عدم العمل والظروف المحيطة بالفرد والمجتمع، وهذه الأنواع هي:

١- البطالة الإجبارية (القسرية)

هي البطالة التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما فرضت عليه أو ابتلي بها، فقد يكون سببها ظروف خاصة بالشخص ذاته مثل ممارسته مهنة معينة كَسَدَ سوقها لتغير البيئة أو تطور الزمن، أو احتياجه إلى آلة وأدوات لازمة لمهنته ولكنه لا يجد مالا يشتري به ما يريد، أو افتقاره إلى رأس المال الذي تدور به تجارته.

هذا وقد ترجع البطالة الإجبارية إلى ظروف الركود الاقتصادي التي يعاني منها المجتمع ككل، حيث يقل الطلب بشدة على اليد العاملة، وهذه الظروف تتغير عندما يتمكن الاقتصاد من استعادة عافيته وتتاح فرص عمل جديدة مع نمو الاستثمارات.

٢- البطالة الاختيارية (الطوعية)

هي بطالة من يقدر على العمل ولا يوجد مانع لذلك ولكنه يؤثر أن يعيش دون عمل مع وجود فرص عمل في المجتمع. من أمثلة هذا النوع من البطالة التواكل (ادعاء التوكل) والتفرغ للعبادة وأيضًا التسول. ولقد نهى الإسلام عن ذلك، فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلُهُ فَقَالَ: «أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ؟» قَالَ بَلَى حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِنْ الْمَاءِ، قَالَ ﷺ: «ائْتِنِي بِهِمَا» قَالَ فَأَتَاهُ بِهِمَا فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ؟» قَالَ رَجُلٌ: أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمٍ، قَالَ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا قَالَ رَجُلٌ: أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ وَقَالَ: «اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَانْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا فَأْتِنِي بِهِ»، فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُودًا بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِعْ وَلَا أَرَيَنَّكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا» فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةُ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ؛ لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ» [أخرجه أبو داود، ١٦٤١].

٣- البطالة الوظيفية (الاحتكاكية)

هي حالة التعطل عن العمل بصفة مؤقتة بسبب انتقال الفرد إلى وظيفة جديدة أو مكان جديد أو تدربه على نظام جديد للعمل. وهذا النوع من البطالة لا يمثل مشكلة؛ لأنه يستمر لفترة زمنية قصيرة، بل قد يكون مؤشرًا صحيًّا على ديناميكية سوق العمل وقابلية قوة العمل للتطور.

٤- البطالة الموسمية

هي البطالة التي تحدث في فترات معينة على مدار العام بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي أو نتيجة للظروف المناخية؛ ذلك أن هناك مجموعه من الأعمال والأنشطة المطلوبة في فترات معينة دون سواها، مثل الأعمال المطلوبة في مواسم الحج والعمرة والأعمال التي تلزم في مواسم حصاد المنتجات الزراعية.

٥- البطالة المقنعة

هي البطالة التي تحدث عندما يؤدي الفرد عملًا دون مستوى مؤهلاته العلمية وخبراته، حيث يقوم الفرد بعمل روتيني بصفة يومية دون أن يتمكن من الاستفادة من قدراته أو المهارات التي يملكها، مما يولد لديه شعورًا بالإحباط.

كذلك يطلق وصف البطالة المقنعة على حالة أداء مجموعة أفراد لعمل معين يمكن إنجازه بعدد أقل من الأفراد وربما بكفاءة أكبر. في هذه الحالة يتم تعيين بعض الأشخاص في وظائف دون أن يكون لهم أي دور حقيقي لإنجاز العمل، فالعمل الذي ينجزه ثلاثة يوكل إلى عشرة. ويعتبر هذا النوع من البطالة هو أكثر الأنواع شيوعاً في الدول النامية.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

البطالة من المشاكل ذات الأبعاد المتعددة النفسية والاجتماعية والاقتصادية. ولعل من أهم آثار وجود مشكلة البطالة في المجتمع ما يأتي:

(١) البطالة تعني عدم القدرة على تحقيق دخل، وبالتالي تكرس الفقر وتدني مستوى المعيشة لشريحة مهمة من المجتمع.

(٢) إهدار أهم الموارد الاقتصادية، وهو عنصر الموارد البشرية. وتجدر الملاحظة أن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الأخرى في أنه غير قابل للتخزين، فالعمل إذا لم يستخدم في حينه فإنه لن يستخدم أبدًا، فتضيع فرصة زيادة الناتج القومي، كذلك فإن عنصر العمل هو الوحيد المبدع؛ فتعطيله يعني حرمان المجتمع من فرص الرقي والتقدم.

(٣) البطالة تعمل على تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريبا بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل؛ مما يترتب عليه إضاعة الشاب لأفضل سنوات حياته دون استثمار أمثل لوقته وجهده.

(٤) هجرة الشباب وترك الأهل والوطن؛ للبحث عن لقمة العيش في الخارج، مما يعني استنزاف العقول والطاقات البشرية لصالح بلاد أخرى.

(٥) البطالة مسؤولة عن الاضطرابات الأسرية؛ حيث تؤدي إلى تأخر الشباب عن الزواج وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم.

(٦) للبطالة أثر سلبي على الصحة النفسية، كما أن لها آثارًا سلبية على الصحة الجسدية؛ فكثير من العاطلين عن العمل يفتقرون لتقدير الذات، ويسيطر عليهم الشعور بالفشل، ويغلب عليهم الملل وقلة الصبر وضعف اليقظة العقلية.

(٧) تكثر الجرائم بأنواعها في أوساط الشباب العاطل عن العمل، كالقتل والسرقة وتناول المسكرات والمخدرات وغيرها.

أسباب البطالة

هناك عدة أسباب للبطالة تتفاوت في حدتها من مجتمع إلى آخر، وبشكل عام يمكن حصر أهم أسباب البطالة فيما يأتي:

(١) **النمو السكاني**: حيث يزداد عدد الذين يدخلون سن العمل كل عام دون أن تتوفر فرص عمل لاستيعابهم.

(٢) **قلة التدريب والتأهيل**: فمع التطورات المتجددة في المجالات كافة لا تتاح فرص العمل إلا لذوي المهارات العالية والخبرات الحديثة.

(٣) **التقدم التقني**: والذي يسير في اتجاه مضطرد نحو الاعتماد على معدات أحدث وعدد أقل من العاملين؛ مما يضر بفرص التوظيف في المجتمع.

(٤) **تقييد الهجرة للخارج**: حيث يؤدي ذلك إلى تزاحم الأفراد على سوق العمل المحلي وتزايد البطالة.

(٥) **ارتفاع أجور الأيدي العاملة**: مما يحول دون رغبة أصحاب الأعمال في توظيف المزيد من الأفراد لتجنب تكاليف الأجور المرتفعة.

(٦) **رفع سن التقاعد**: حيث يقلل ذلك من فرص دخول الشباب إلى سوق العمل.

(٧) **الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية**: والتي تتمتع بمهارة أكبر وتقبل أجورا أقل مما يضيق فرصة التوظيف للعمالة الوطنية.

علاج البطالة

هناك أدوات وأساليب متعددة لعلاج مشكلة البطالة أو على الأقل الحد منها. من أهم هذه الأدوات ما يأتي:

١- تفعيل دور الزكاة

الزكاة تقوم بعملية إعادة توزيع للدخل في المجتمع، أي تزيد من دخول الفقراء، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية تسويق الصناعات الاستهلاكية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعة السلع الاستهلاكية، وبذلك يزيد الإنتاج، وتزيد تبعا لذلك فرص العمل الجديدة.

٢- نظام الحمى (إحياء الأرض الموات)

هو عبارة عن منح قطعة من الأرض للعاطلين عن العمل لاستصلاحها خلال فترة زمنية معينة. وتقر الشريعة الإسلامية أن من يحيي أرضًا ميتة فهي له، أي تكون هذه الأرض مكافأة له إذا استصلحها بالزراعة أو البناء، أما إذا أهملها فيتم أخذها منه بعد انقضاء الفترة الزمنية المحددة.

٣- الوقف الإسلامي

يعرف الفقهاء الوقف بأنه حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه. فيمكن حث الأغنياء وميسوري الحال في المجتمع أن يوقفوا أراضيهم ومبانيهم للانتفاع بها من قبل العاطلين عن العمل مع المحافظة على الأراضي والمباني، وبذلك تتحقق مصالح جمة حيث تتوفر فرص عمل للعاطلين ويزداد الناتج القومي والدخل الكلي، ويتحقق الاستقرار الاجتماعي، مع المحافظة على أصول العقارات كما هي.

٤- تطوير برامج التعليم في الجامعات والمعاهد

ويتم ذلك بفتح وتشجيع التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل والبعد عن التخصصات التي بها ارتفاع في نسبة العاطلين عن العمل.

موقع واجباتي

٥- الاهتمام بالتدريب

يتعين الاهتمام بتدريب راغبي العمل على طرق فنية جديدة ومهارات متطورة يستطيعون بعدها الاعتماد على أنفسهم، بالإضافة إلى العمل على تعزيز مخرجات التدريب على المستوى الحرفي؛ بمشاركة المؤسسات الصناعية والتجارية قي عملية التدريب، وإنشاء وحدات وبرامج تدريبية متخصصة في ذلك. إلى جانب ذلك يجب القيام بتحديث وتوسيع مجالات إعادة التدريب للخريجين الجدد، خاصة للتخصصات التي تعاني من بطالة كبيرة.

٦- تشجيع الاستثمار

إنشاء مشروعات جديدة يعني إتاحة فرص عمل جديدة؛ ولذلك يمكن للحكومة مكافحة البطالة عن طريق تقديم حوافز للمستثمرين في شكل إعفاء ضريبي أو أراض ومصادر طاقة مخفضة وغير ذلك، مع إعطاء مزايا أكبر للمشروعات التي توظف عددا أكبر من العمالة الوطنية.

٧- تشجيع المشروعات الصغيرة

يمكن مساعدة العاطلين عن العمل للقيام بمشروعات خاصة بهم؛ وذلك بتعريفهم كيفية إعداد دراسات جدوى لكل مشروع يعتزمون القيام به، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة عن طريق أموال الزكاة أو القروض الحسنة، ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم، وتزويدهم بالخامات بأسعار مناسبة لضمان نجاح أعمالهم.

٨- الدعم الإعلامي للعمل الشريف

الاعتماد على وسائل الإعلام من إذاعة وتلفاز وصحف ومجلات لتأكيد أن الحرفة عمل شريف لا تنتقص من قيمة الممارس لها، بل بالعكس تجعله يشعر بأنه إنسان له قيمة في الحياة ويسهم في بناء المجتمع. كما يمارس الإعلام دورًا مهمًّا لتعزيز وتنمية روح المبادرة وتنشئة الشباب على تحمل أخطار إنشاء مشروعات جديدة خاصة بهم، وتعلمهم حرف واكتسابهم لمهارات جديدة، والبعد عن العشوائية والعفوية التي تحيط بهم.

خلاصة الفصل

- البطالة هي عدم توافر فرص العمل للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه.
- ضيقت الشريعة الإسلامية تعريف البطالة فحصرته في الإنسان العاجز عن الكسب فقط.
- نسبة البطالة هي نسبة عدد العاطلين إلى إجمالي قوة العمل كنسبة مئوية.
- من أهم أنواع البطالة: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية والبطالة الوظيفية والبطالة الموسمية والبطالة المقنعة.
- من أهم مضار البطالة: إهدار الموارد البشرية وتكريس الفقر وتقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد وهجرة الشباب والاضطرابات الأسرية والنفسية وتفشي الجرائم.
- من أبرز أسباب البطالة: النمو السكاني وارتفاع الأجور والتقدم التقني وضعف التدريب ورفع سن التقاعد والاستعانة بالعمالة الأجنبية.
- من وسائل وأدوات علاج البطالة: تفعيل دور الزكاة ونظام الحمى والوقف الإسلامي وتطوير برامج التعليم والتدريب وتشجيع الاستثمار والمشروعات الصغيرة والدعم الإعلامي.

أسئلة للمناقشة

(١) اذكر خمسةً من أسباب البطالة.

(٢) اذكر خمسا من وسائل علاج البطالة.

(٣) قارن بين كل اثنين مما يأتي:

أ. تعريف البطالة التقليدي وتعريفها في الشريعة الإسلامية.

ب. البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

ج. البطالة الاحتكاكية والبطالة الموسمية.

د. آثار البطالة الاقتصادية وآثار البطالة غير الاقتصادية.

نشاط إثرائي

(١) اختر نوعًا واحدًا من البطالة تعتبره أشدها ضررًا على الفرد والاقتصاد ونوعا آخر تعتبره أقلها ضررًا، ثم علل لما تقول.

(٢) "قد تعود البطالة إلى عوامل يتحكم فيها الشخص نفسه، وقد تعود إلى عوامل خارجية لا سيطرة له عليها" . هل توافق على ذلك؟ ولماذا؟

(٣) هناك وسائل مباشرة لعلاج البطالة ووسائل غير مباشرة. اذكر اثنين من كل مجموعة، ثم حدد أيها أكثر فاعلية من وجهة نظرك مع التعليل.

(٤) راجع الإطار في نهاية الفصل، ثم أجب عما يأتي :

أ. ما مدى خطورة مشكلة البطالة في المملكة؟

ب. ما أهم أسباب البطالة في المملكة؟

ج. ما أهم وسائل علاج البطالة في المملكة؟

موقع واجباتي

رابط الدرس الرقمي

www.ien.edu.sa

الفصل ٦-٤

الفقر

المقدمة

يعرف البنك الدولي الدول الفقيرة (منخفضة الدخل) بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار سنويًا، وعددها ٤٥ دولة، معظمها في إفريقيا، منها ١٥ دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٠٠ دولار سنويًا. أما برنامج الأمم المتحدة للإنماء فيضيف معايير أخري تعبر مباشرة عن مستوي رفاهية الإنسان ونوعية الحياة؛ مما وسع دائرة الفقر لتضم داخلها ٧٠ دولة من دول العالم، أي أن هناك حوالي ٤٥٪ من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، بمعنى أن هناك فقراء في بلاد الأغنياء، فعلى سبيل المثال يعيش ٣٠ مليون فرد تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية (حوالي ١٥ ٪ من السكان).

تعريف الفقر

الفقر هو العجز عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة للفرد نفسه ولمن يعول.

كثيراً ما كان الفقر يعرّف في الماضي القريب بعدم كفاية الدخل لشراء الحد الأدنى من السلع والخدمات. واليوم يُفهم هذا المصطلح عادة بصورة أوسع على أنه يعني عدم توفر القدرات الأساسية للعيش الكريم. ويسلم هذا التعريف بالسمات الأوسع للفقر، مثل الجوع، وتدني مستوى التعليم، وضعف الرعاية الصحية، والتهميش الاجتماعي.

وتشترك عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية في تعريف الفقر ومعاييره، ولكن يبقى المعيار الأكثر دقة في تعريف الفقر هو المعيار المالي المتمثل في مقدار دخل الفرد في دولة ما.

وتختلف معايير الفقر باختلاف المجتمع، فمثلًا رغم أن البنك الدولي قد حدد عتبة الفقر في التسعينيات بأن يقل معدل دخل الفرد عن ٤٠٠ دولار أمريكي في السنة نجد أن عتبة الفقر في الولايات المتحدة قدرت بحوالي ٧٠٠ دولار أمريكي في السنة.

أسباب الفقر

من الصعب الجزم بأن سببًا بعينه هو المسؤول عن تدهور مستوى المعيشة في المجتمع، لكن بصفة عامة يمكن أن نتبيّن أسبابًا داخلية وأخرى خارجية لانتشار الفقر في المجتمعات المختلفة:

١- الأسباب الداخلية

الثقافة المنغلقة، والتقاليد الجامدة، والاضطراب الاجتماعي والسياسي، عوامل مهمة لانتشار الفقر وسوء توزيع الدخل. علاوة على ذلك فالحكومات في عديد من الدول الفقيرة جزء من المشكلة نظرًا لمركزية الإدارة واتخاذ القرار.

من أهم الأسباب الداخلية: طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما. فالنّظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحميه من الظلم والجور. ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير المشروعة؛ نتيجة استشراء الفساد والمحسوبية، فيتعاضد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي، وهي من الحالات التي تتسبب في اتساع رقعة الفقر، حتى عندما يكون البلد زاخرًا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان إفريقية وفي أمريكا اللاتينية، هذا فضلًا عن انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن.

٢- الأسباب الخارجية

الأسباب الخارجية متعددة، وهي أعقدُ وأخفى أحيانًا. من أكثرها ظهورًا: الاحتلال الأجنبي كما حدث في العراق منذ سنوات بعد حصار دام أكثر من عقد تسبب في تفقير شعب بأكمله رغم ثرواته النفطية. ويتعقد الأمر كثيرًا إذا كان الاحتلال استيطانيًّا كما في فلسطين، حيث تتدهور حالة الشعب الفلسطيني يومًا بعد يوم وتتسع فيه رقعة الفقر نتيجة إرهاب الدولة الصهيونية وتدميرها المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية، فتتحول مئات العائلات بين يوم وليلة إلى الفقر المدقع.

خلال العقدين الماضيين عانت الدول الفقيرة بلا استثناء من الكساد الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار المواد الخام المصدرة مع النمو المطرد في حجم الدين العام. ومن الأسباب غير الظاهرة للعيان: نقص المساعدات الدولية أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها فساد الحكم.

طرق مواجهة الفقر

هناك عدة طرق للتعامل مع حالة الفقر في المجتمع، نذكر أهمها فيما يأتي:

(١) ضرورة تبني الدولة لسياسات عامة يكون من شأنها مواجهة الفقر والحد منه.

(٢) تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والخاصة.

(٣) تزايد الإنفاق الاجتماعي في مجالات الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن، وتقديم هذه الخدمات مجانًا أو بأجور رمزية لتحسين نوعية الحياة لمحدودي الدخل.

(٤) الاهتمام بالدعم وتوصيله لمستحقيه، وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعي.

(٥) إنشاء مشروعات كثيفة العمل؛ لاستيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة من ذوي الدخل المحدود.

(٦) توفير المساعدات الفنية والتدريب، لتمكين الفقراء من القيام ببعض المشروعات الصغيرة.

(٧) تقديم فرص التدريب على الحرف والصناعات الصغيرة لمساعدة الأسر الفقيرة على زيادة دخولهم.

(٨) تشجيع وتنظيم تعدد الأنشطة الاقتصادية للفرد الواحد داخل الأسرة، وتعدد مصادر الدخل داخل الأسرة الواحدة.

(٩) توفير القروض الصغيرة، وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه القروض.

خلاصة الفصل

- الفقر هو العجز عن تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة للفرد نفسه ولمن يعول.
- تشترك عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية في تعريف الفقر ومعاييره، وتختلف معايير الفقر باختلاف المجتمع.
- من أسباب الفقر الداخلية: الثقافة المنغلقة والتقاليد الجامدة والاضطراب الاجتماعي والسياسي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في البلد.
- من أسباب الفقر الخارجية: الاحتلال الأجنبي والحصار والكساد العالمي وسوء استخدام المساعدات الدولية.
- من وسائل مكافحة الفقر: وضع سياسة حكومية لصالح الفقراء وتأكيد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتوصيل الدعم لمستحقيه وتوفير الخدمات الأساسية لمحدودي الدخل وإتاحة الفرصة لهؤلاء لتحسين دخولهم بالمشاركة في أنشطة حرفية أو مشروعات صغيرة.

أسئلة للمناقشة

(١) ناقش تعريف الفقر ووضِّح كيف يختلف من مجتمع إلى آخر.
(٢) اذكر أهم الأسباب التي تعمق حالة الفقر في المجتمع.
(٣) اكتب خمس وسائل مختلفة لمكافحة الفقر.

نشاط إثرائي

(١) أيهما أكثر أهمية في تكريس الفقر وتدني مستوى المعيشة: العوامل الداخلية أم العوامل الخارجية؟ حاول جمع الحجج لصالح كل رأي ثم الترجيح بينهما.
(٢) "مكافحة الفقر مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص ومحدودي الدخل أنفسهم" هل توافق على ذلك؟ علّل.

الفهرس

الموضـــوع	الصفحة
الوحدة الأولى : مدخل علم الاقتصاد	٥
الفصل ١ – ١ : تعريف الاقتصاد	٨
الفصل ١ – ٢ : الاقتصاد الجزئي والكلي	١٢
الفصل ١ – ٣ : السلع والخدمات والأسواق	١٥
الوحدة الثانية : المشكلة الاقتصادية	٢٣
الفصل ٢ – ١ : الحاجات الإنسانية	٢٦
الفصل ٢ – ٢ : الموارد الاقتصادية	٣٢
الفصل ٢ – ٣ : المشكلة الاقتصادية	٣٦
الفصل ٢ – ٤ : النظم الاقتصادية	٤٣
الوحدة الثالثة : العرض والطلب	٥٧
الفصل ٣ – ١ : الطلب	٦٠
الفصل ٣ – ٢ : العرض	٧٠
الفصل ٣ – ٣ : توازن السوق	٧٨
الفصل ٣ – ٤ : مرونة الطلب	٨٣
الفصل ٣ – ٥ : مرونة العرض	٩٢
الفصل ٣ – ٦ : تطبيقات على العرض والطلب	١٠٠
الوحدة الرابعة : الناتج القومي والدخل القومي	١٠٧
الفصل ٤ – ١ : الناتج القومي	١١٠
الفصل ٤ – ٢ : الدخل القومي	١١٧
الفصل ٤ – ٣ : التوازن في الاقتصاد القومي	١٢٤
الوحدة الخامسة : التجارة الدولية	١٣٣
الفصل ٥ – ١ : التجارة الدولية	١٣٦
الفصل ٥ – ٢ : ميزان المدفوعات	١٤٤
الفصل ٥ – ٣ : سعر الصرف	١٥٢
الفصل ٥ – ٤ : منظمة التجارة العالمية	١٥٦
الوحدة السادسة : المشكلات الاقتصادية	١٦٣
الفصل ٦ – ١ : التضخم	١٦٦
الفصل ٦ – ٢ : الركود الاقتصادي	١٧٣
الفصل ٦ – ٣ : البطالة	١٧٩
الفصل ٦ – ٤ : الفقر	١٨٩